

Distr.: Limited
13 July 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدتها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل
إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

الجزائر*،** : مشروع قرار

برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٩/٢٠١١ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق ببرنامج عمل

العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١١،

وإذ يشير كذلك إلى إعلان إسطنبول^(١) وإلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠

لصالح أقل البلدان نمواً^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

** وفقاً للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 11.II.A.1)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وأقرّتها الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه الجمعية بكافة أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يؤكد مجدداً الهدف الشامل لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يؤكد مجدداً أيضاً الإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ بشأن موضوع "تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

١ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٣)؛

٢ - **يشير إلى** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، ويدعو إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب، ويؤكد مجدداً في هذا الصدد الالتزام الذي أعلنه المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق التنمية المستدامة، بسبل منها دمج المجالات ذات الأولوية الواردة في برنامج عمل إسطنبول بالكامل ضمن إطار عمله وتنفيذها تنفيذاً فعالاً باعتبارها جزءاً من متابعة وتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً؛

٣ - **يُعرب عن بالغ القلق** لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة تؤثر على أقل البلدان نمواً من نواح كثيرة، تظهر في الانخفاض الحاد لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٦ في المائة في العقد الماضي إلى نحو ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١١، ويشدد في هذا الصدد على ضرورة توفير الدعم المناسب على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك في الوقت اللازم ووفق أهداف محددة، لاستكمال الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل بناء قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - **يدرك أنه من الأهمية** بمكان بناء كتلة حرجة من القدرة الإنتاجية العملية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، وإقامة هياكل أساسية فعالة، وكفالة الوصول إلى تكنولوجيات موثوق بها بأسعار معقولة، إذا ما أرادت أقل البلدان نمواً زيادة

قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات، والحفاظ على نمو منصف يشمل الجميع، والقضاء على الفقر، وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير عمل لائق للجميع؛

٥ - **يلاحظ** الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في السعي إلى تحقيق عمالة كاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، ويُعرب عن قلقه لأنه ما زال يتعين عليها، رغم جهودها الكبيرة، إيجاد عدد كاف من فرص العمل اللائق للأعداد المتزايدة من سكانها ممن هم في سن العمل، بالنظر أساساً إلى التغير الهيكلي المحدود الذي يستهدف القطاعات ذات الإنتاجية العالية، ويهيب في هذا الصدد بالشركاء الإنمائيين أن يوفروا دعماً مالياً وتقنياً معززاً لأقل البلدان نمواً بهدف تنمية القدرات الإنتاجية، وتحقيق التحول الهيكلي، وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

٦ - **يهيب** بأقل البلدان نمواً أن تعمل، بدعم من شركائها الإنمائيين، على الوفاء بالتزاماتها وأن تشجع تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بوسائل منها إدماج أحكامه في سياساتها الوطنية وأطر التنمية الخاصة بها وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ويدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والفنية التابعة للأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى تقديم الدعم الفعال لإدماج برنامج عمل إسطنبول وتنفيذه؛

٧ - **يهيب** بالشركاء الإنمائيين أن يدمجوا برنامج عمل إسطنبول في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تزويد أقل البلدان نمواً بدعم معزز ومحدد الهدف ويمكن التنبؤ به على النحو المبين في برنامج عمل إسطنبول، ووفائهم بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٨ - **يُعرب عن بالغ القلق** إزاء تراجع مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، ويهيب في هذا الصدد بالبلدان المانحة أن تفي بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً دون مزيد من الإبطاء، وأن توائم تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات أقل البلدان نمواً بالتركيز خصوصاً على تنمية القدرة الإنتاجية؛

٩ - **يهيب** بأقل البلدان نمواً وبشركائها الإنمائيين وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الأطراف الفاعلة الأخرى أن تقوم على نحو تام وفعال بتنفيذ الالتزامات الواردة في المجالات

الثمانية ذات الأولوية من برنامج عمل إسطنبول، وهي القدرة الإنتاجية، والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتجارة، والسلع الأساسية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة، وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، والحكم الرشيد على كافة المستويات، وذلك على نحو منسق ومتسق وسريع؛

١٠ - يدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بسبل منها تنفيذ برامج معززة في مجال التعاون المالي والتقني؛ ودججه في برامج عملها، والمشاركة الكاملة في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي وتضمن تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجالس التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١١ - يهيب بالبلدان النامية أن تقوم، مستلهمة روح التضامن وبما يتسق مع إمكاناتها، بتقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يُعدّ تكملة للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٢ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في مجال اختصاص كل منها وعلى نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

١٣ - يرحب مع التقدير بما اتخذته المجالس التنفيذية لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من قرارات لتعميم الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل إسطنبول في أعمال الأمانة وجهازها الحكومي الدولي، ويدعو في هذا الصدد مجالس إدارة سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها المتعددة الأطراف إلى أن تحذو حذوها سريعاً؛

١٤ - يكرر طلبه إلى الأمين العام بأن يدرج المسائل التي تمه أقل البلدان نمواً في جميع التقارير ذات الصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها لضمان متابعة التنمية في تلك البلدان في السياق الأعم للاقتصاد العالمي والإسهام في الحيلولة دون تهميشها، مع العمل على زيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي؛

١٥ - يعرب عن تقديره لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى التي تعترف بأقل البلدان نمواً باعتبارها مجموعة من البلدان الضعيفة، ويدعو المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تستخدم فئة أقل البلدان نمواً في برنامج عملها وأن

توفر دعماً معززاً وموجهاً لها، ويهيئ في هذا الصدد بالشركاء الإنمائيين أن يواصلوا مراعاة معايير تحديد أقل البلدان نمواً عند تخصيص مساعدتهم الإنمائية؛

١٦ - **يشدد على** ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا وشواغل أقل البلدان نمواً في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

١٧ - **يلاحظ العمل** الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً، ويحيط علماً بتقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وبتوصياته^(٤)؛

١٨ - **يطلب إلى الأمين العام** أن يتخذ الخطوات اللازمة للاضطلاع، على سبيل الأولوية، بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بحلول عام ٢٠١٣ بغية إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى المبادرات الدولية القائمة؛

١٩ - **يشدد على** ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار برنامج عمل إسطنبول؛

٢٠ - **يؤكد مجدداً** قراره بأن يدرج في استعراضه الوزاري السنوي، في عام ٢٠١٥، استعراضاً لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛

٢١ - **يكرر التأكيد على** أن منتدى التعاون الإنمائي ينبغي أن يضع في اعتباره برنامج عمل إسطنبول لدى استعراضه اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات من أجل التنمية؛

٢٢ - **يشدد على** أن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تعكس على نحو وافي الأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، بما فيها تلك الواردة في برنامج عمل إسطنبول، ويهيئ في هذا الصدد بالدول المتقدمة النمو أن تستعرض التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمعلنة في برنامج عمل إسطنبول بهدف مواصلة تعزيز الموارد اللازمة لأقل البلدان نمواً، ويدعو البلدان النامية الأخرى إلى أن توفر الدعم، بما يتسق مع قدراتها، من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(٤) A/67/92.

٢٣ - يدعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية لإجراء استعراضات كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، على أن يُضطلع بأولها في عام ٢٠١٣ بتنسيق وثيق مع عمليات المتابعة الجارية على الصعيدين العالمي والقطري، وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والإقليمية ومع المنظمات الحكومية الدولية؛

٢٤ - يهيب بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وبسائر الجهات المانحة الإسهام، في الوقت اللازم في الصندوق الاستثماري لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعماً لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول ومتابعته ورصده، ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نمواً في الاجتماع السنوي المعقود لاستعراض تنفيذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج عمل إسطنبول وفي محافل أخرى ذات صلة، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٢٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠"، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل.